



الأمم المتحدة

تقدير عن المخاطر الإنسانية المستقبلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

لمحة إنسانية

يفحص هذا التقرير المخاطر الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر القريبة، إذ يحذر من تدهور الوضع الإنساني وتأثيرات هذا التدهور.

وتعود أسباب الأزمة الإنسانية الحالية إلى الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أيلول من العام 2000، وما لحقها من تقييد لحرية تنقل الفلسطينيين والعمليات العسكرية المتكررة ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وتصرح الحكومة الإسرائيلية أنها تتخذ هذه المقاييس لمنع حدوث هجمات على المواطنين الإسرائيليين.

منظمات الأمم المتحدة كانت قد قدمت مناشدة للدول المانحة في كانون الأول من العام الماضي 2005، والتي شملت مجموعة من مشاريع الطوارئ الإنسانية. قامت الدول المانحة بتمويل أقل من 20% من هذه المشاريع التي وصلت قيمتها إلى 215 مليون دولار أمريكي. وبالتالي تعجز الأمم المتحدة عن تنفيذ عدد كبير من برامج ومشاريع الطوارئ التي سعت إليها.

واليوم نشهد حدة في تضرع الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحديدًا بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني الماضي. إذ توقفت الحكومة الإسرائيلية عن تحويل عائدات ضرائب القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية وضرائب الجمارك التي تقوم بجمعها عن السلطة الفلسطينية. كما وأعلنت الحكومة الإسرائيلية إنها ستستخدم جزء من هذه المبالغ لدفع فواتير الكهرباء والمياه والوقود التي تدين بها السلطة الفلسطينية لإسرائيل. وفي الوقت ذاته قام عدد من الدول المانحة الغربية بمراجعة تمويلهم لدعم السلطة الفلسطينية – مع العلم أنهم قاموا بدعم السلطة بمبالغ وصلت قيمتها إلى أكثر من 7 مليار دولار أمريكي منذ توقيع اتفاقيات أوسلو غب العام 1993.

توظف السلطة الفلسطينية أكثر من 152,000 فلسطيني الذين يقومون بدورهم بدعم أكثر من مليون فلسطيني أي ما يعادل 25% من الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وكل هؤلاء الموظفون يعملون في 62% من العيادات الفلسطينية وفي جميع المستشفيات عدا واحداً و75% من المدارس الابتدائية والثانوية.

تحتاج السلطة كل شهر إلى 165 مليون دولار أمريكي (منها 60% لصرف الرواتب)
في العام 2005 حصلت السلطة على:
60 مليون \$ عائدات الضرائب والجمارك
30 مليون \$ من الدول المانحة
30 مليون \$ من الضرائب الداخلية

إن عدم دفع رواتب السلطة سيؤدي إلى ارتفاع حاد بنسبة الفقر، لتصل إلى 74% منذ العام 2000 ارتفعت نسبة الفقر من 225 إلى 56%. ومن المتوقع انخفاض الدخل المحلي للفرد (GDP) ليصل إلى -25% في العام 2006 مقارنة مع +5% في العام 2005.

وفي الوقت ذاته فإن عدم دفع رواتب 70,000 من موظفي الأمن في السلطة سيؤدي إلى تدهور الوضع الأمني مما قد يؤدي في النتيجة إلى رفع مستوى الجريمة. ومن الجدير ذكره أن انعدام الأمن سيحدد إلى درجة كبيرة عمق الأزمة الإنسانية وبالتالي الاستجابة الإنسانية. وقد تكون هذه الحالة من انعدام الأمن حادة أكثر في الضفة الغربية والقطاع إلا أن بعض أشكال العنف قد تمتد إلى إسرائيل وقد تصيب في نهاية المطاف مدنيين إسرائيليين.

وفي الحاصل فإن ضعف السلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى ارتفاع في نسبة الموت بسبب انعدام الأمن وتدهور الوضع الصحي والخدمات الصحية والصحة العامة والتي قد تأتي كنتيجة مباشرة لانهايار الخدمات العامة مثل مياه المجاري والصرف الصحي. وهناك أيضاً الخطر الذي يهدد حياة الفلسطينيين والذي سينتج عن زيادة وارتفاع في تفشي الأمراض وسوء التغذية.

وخلافاً لأزمات إنسانية حدثت في مناطق أخرى من العالم حيث كان من الصعب توقع حدوث هذه الأزمة، فإنه بالأمكان قياس أبعاد هذه الأزمة في حال توقف الدعم عن السلطة. وقد تحدد ثلاث متغيرات مدى حدة الأزمة:

- مدى وقدرة تمكن السلطة من الحصول على مصادر تمويل بديلة
- سلم الأولويات الذي تضعه السلطة فيما يتعلق برصد التمويل الموجود
- انعدام الأمن الداخلي والخارجي

يجب الأخذ بجدية قصوى الأبعاد التي قد تنجم عن انهيار السلطة الفلسطينية. ليس للأمم المتحدة النية أو المقدرة على سد الفراغ الذي قد يتشكل، كما أن الأمم المتحدة لا تستطيع ولا تبغي تقديم المستوى نفسه من الخدمات التي تقدمها السلطة. وعلى أية حال فإن اتخاذ أية خطوة في هذا الاتجاه يحتم تعاون و اتفاق مع السلطة الفلسطينية.

الاستجابة الإنسانية ستكون مبنية على وسائل تركز في الأساس على استمرار العيش. وكما في مناطق أخرى من العالم بها حدثت أزمات قد تشمل هذه الوسائل ارتفاع في المساعدات الغذائية، وخلق فرص العمل للتخفيف من حدة الفقر ولتوفير الموارد الطبية اللازمة والضرورية. ومن شأن مثل هذه الوسائل أن تبطئ من سرعة تدهور هذه الأزمة الإنسانية إلا أنه ليس بإمكانها الحد بشكل قاطع من المعاناة الإنسانية. مما يعني أنه سيحصل تدهور من الناحية الإنمائية أيضاً.

وخلافاً لما حدث في دول ومناطق أخرى مثل ما حدث في عدد من الدول الأفريقية فإن وقع الأزمة سيكون أشد على الأرض الفلسطينية المحتلة لأن هذه الأزمة تصيب مجتمع متمدن، في السابق كان في الغالب من الطبقة الوسطى، مع جهاز خدمات متقدم إلى حد كبير اعتمد عليه المجتمع الفلسطيني بقوة.

وحسب اتفاقيات جنيف الرابعة، تقف على إسرائيل بصفتها القوة المحتلة مسؤولية ضمان وتوفير الرفاه إلى الفلسطينيين. وفي السنين السابقة قامت الدول المانحة والسلطة الفلسطينية بتقديم هذه الخدمات للفلسطينيين وبالتالي قامت عملياً بدور إسرائيل. وفي حال توقفت الدول المانحة عن تقديم الدعم للسلطة وعجزت السلطة عن تقديم الخدمات فإن التركيز سيعود على إسرائيل وعلى الواجب القانوني الذي تحمله بصفتها قوة محتلة.

الآثار الإنسانية

قامت الأمم المتحدة برسم ثلاثة سيناريوهات تقوم بتخطيط عملها بناءً عليها وهي:

السيناريو 1: يسير الوضع الإنساني بناءً على الوضع الذي شهدت الأرض المحتلة في الأشهر الأخيرة والذي شمل على ارتفاع في القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين وعلى وصولهم للخدمات

السيناريو 2: تتابع إسرائيل بتشديد فرض القيود على الفلسطينيين بينما يتم تمويل السلطة الفلسطينية بشكل جزئي.

السيناريو 3: تتابع إسرائيل بتشديد فرض القيود على الفلسطينيين بينما لا تحصل السلطة الفلسطينية على تمويل بتاتاً.

كما يتبين من السيناريوهات المدرجة أعلاه فإن السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية الآخذة بالتصاعد هو في الأساس القيود التي تفرضها إسرائيل على تنقل وحرية الفلسطينيين من جرّاء بناء الجدار الفاصل وغيرها من الوسائل. وحسب سيناريو 1 الذي يفترض حصول السلطة على تمويل مشابه لذلك الذي حصلت عليه في العام 2005. فإن الآثار الإنسانية للأزمة سيكون مشابهة للسنوات الماضية منذ العام 2000. يركز التحليل أدناه على سيناريو 2- الأزمة الإنسانية الحالية وتمويل للسلطة جزئي مما يؤدي إلى تصاعد في الأزمة الإنسانية. بينما يكون التغير والتأثير أكثر حدة على الأزمة الإنسانية في حال التوقف الكامل لتمويل السلطة الفلسطينية حسب السيناريو 3.

من الجدير ذكره أن الاستجابة الإنسانية ستكون أقل تجعله وفعالية في حال انعدام التنسيق مع السلطة الفلسطينية.

بإمكاننا تقسيم الآثار الإنسانية إلى خمسة وهي تتمركز حول:

1. ارتفاع حاد في نسبة البطالة: ارتفاع في الهشاشة بالذات في المناطق التي تعاني من أزمات

- حسب سيناريو 2 فإن من شأن البطالة أن ترتفع لتصل إلى 40% خلال العام 2006، و47% في العام 2008 حسب الأرقام التي وردت من البنك الدولي. ومنذ 10 نيسان الجاري لا تملك السلطة الفلسطينية القدرة على دفع رواتب الموظفين لشهر آذار الماضي. وتشكل هذه الرواتب ركن أساسي من أركان الاقتصاد الفلسطيني:
- تشغل السلطة الفلسطينية 152,000 موظف الذين يقومون بدعم 942,000 فلسطينيين. في قطاع غزة 37% من المشتغلين يعملون في مؤسسات السلطة (73,437 فلسطيني)، بينما يصل العدد إلى 70,328 في الضفة الغربية.
- يحصل موظفو السلطة في قطاع غزة أكثر مما يحصل العامل في القطاع الخاص (\$ 13 في اليوم مقابل \$8 في اليوم).
- حوالي 3/1 (ثلث) موظفي السلطة هم من النساء- نسبة عالية في حال أخذنا في عين الاعتبار أن النساء تشكل 14% من القوة العاملة الفلسطينية بشكل عام. وبالتالي فإن فقدان رواتب السلطة سيعود بالضرر على دخل النساء.
- سيكون الوضع الاقتصادي اجتماعي أكثر حدة في قطاع غزة وفي شمال الضفة الغربية حيث الاعتماد على رواتب السلطة عالي وحيث ترتفع نسبة الفقر والبطالة. ومن الممكن أن تصل نسبة البطالة في قطاع غزة إلى 60% و50% في سلفيت وأكثر من 40% في جنين وطوباس وطولكرم.

2. انهيار الاقتصاد المحلي وارتفاع نسبة الفقر

حسب سيناريو 2 من المتوقع أن يتقلص مستوى الدخل المحلي للفرد - نتيجة لعدم تحويل إسرائيل مستحقات الضرائب والجمارك والتمويل المحدود للسلطة من الدول المانحة وهبوط حاد في الاقتصاد الوطني مما سيؤدي إلى انخفاض في مبلغ الضرائب المدفوع من السكان.

من المتوقع أن ترتفع نسبة الفقر بالذات بسبب فقدان موظفي السلطة رواتبهم وعدم مقدرتهم بالتالي على دعم عائلاتهم. وحسب سيناريو 2 ستصل نسبة الفقر إلى 67% في العام 2006 وإلى 74% في العام 2008.

وفي حال عدم تمكن الفلسطينيين من إيجاد فرص العمل وبينما تتلاشى التوفيرات سيصبح الفلسطينيون أفقر وسيتمادون أكثر على المساعدات الإنسانية. وكنتيجة لن يتم صرف الرواتب في الاقتصاد الفلسطيني مما سيؤثر على السوق المحلي.

3. تقديم المساعدات الإنسانية

تقوم السلطة الفلسطينية بتوفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين:

التربية والتعليم

يعمل في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية 39,000 موظف، وتبلغ قيمة الرواتب 22.6 مليون \$ في الشهر بالإضافة إلى مصاريف الصيانة التي تصل إلى 2.2 مليون في الشهر.

تدير السلطة الفلسطينية حوالي 75% من المدارس الفلسطينية أما باقي المدارس فهي تلك التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والقطاع الخاص. تقدم الأونروا تعليم حتى الصف الثامن أضعادي ولمتابعة التعليم الإضعادي والثانوي يلتحق الطلاب بمدارس السلطة أو لحد قليل بمدارس القطاع الخاص. كما أنه من بين الإحدى عشر جامعة في الأرض الفلسطينية المحتلة هناك جامعة واحدة فقط تابعة للقطاع الخاص.

الصحة

يعمل في وزارة الصحة 12,000 موظف وتبلغ قيمة الرواتب 8.8 مليون \$ في الشهر بالإضافة إلى مصاريف الصيانة التي تصل إلى 5.1 مليون \$ في الشهر.

تشغل وزارة الصحة 62% من العيادات بينما تشغل الأونروا والمنظمات الغير حكومية 30% و8.5% منها. لا تصل الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات الغير الحكومية إلى كل المناطق وفي حال توفرها فنها لا تقدم كل الخدمات الصحية مثل العلاج بالأشعة أو الخدمات المخبرية. كما أن العديد من المنظمات الغير حكومية التي تقدم الخدمات الصحية هي ميسسة مما قد يؤثر على مصادر التمويل.

تقوم وزارة الصحة بإدارة 22 مستشفى عام بينما تدير الأونروا مستشفى واحد والمنظمات الغير حكومية 12 مستشفى تخصصي صغير. وبالتالي فإن وزارة الصحة الفلسطينية هي المزود الأول والأساسي للخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك التطعيم.

4. انعدام الأمن الخارجي: تشديد القيود الإسرائيلية

منذ بداية العام 2006 قامت إسرائيل بتشديد القيود المفروضة على الفلسطينيين منذ بداية العام 2006. وتشمل هذه القيود استمرار بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية وارتفاع في عدد الحواجز العسكرية والكتل الأسمنتية

والشروط المفروضة على إصدار التصاريح والعمليات العسكرية المتكررة. هذه القيود ستؤثر على الاقتصاد الوطني الفلسطيني. في حال طرأ ارتفاع على عم الأمن الداخلي فإنه من المتوقع أن تقوم إسرائيل بتشديد القيود المفروضة على التنقل كما كان الحال منذ بداية العام الحالي 2006:

- ارتفاع في عدد العمليات العسكرية الاجتياحات
- ارتفاع في عدد وسائل الإغلاق كما هو الحال الآن (376 وسيلة إغلاق في آب مقارنة مع 505 وسيلة إغلاق في آذار 2006).
- تشديد القيود المفروضة على تنقل البضائع من وإلى قطاع غزة والضفة الغربية.

5. ارتفاع في انعدام الأمن الداخلي:

يتدهور الوضع الأمني في قطاع غزة كما يظهر من سيناريو 1. وقد يتحول هذا نحو إسرائيل أو نحو المواطنين الفلسطينيين والمؤسسات التي تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حال حدث ذلك سيعود هذا بالأثر السلبي على الاقتصاد الفلسطينية وعلى مشاريع الاستثمار مما سيدحض الاقتصاد الفلسطيني وسيجعل مهمة تقديم المساعدات الإنسانية أصعب.

الاستجابة الإنسانية

تقوم منظمات الأمم المتحدة اليوم بتقييم للاحتياجات الإنسانية وقدرات المنظمات الإنسانية. على الرغم من أن هناك احتمال لرفع مستوى الاستجابة من قبل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية إلا أنه من الصعب الاستجابة إلى الارتفاع السريع في الاحتياجات بالذات في ظل القيود المفروضة على حرية التنقل. كما أن المبالغ المقدمة إلى المساعدات الإنسانية هي الأخرى مرتفعة. إذ قدمت الدول المانحة 1.1 مليون \$ لصالح المساعدات الإنسانية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000.

المبادئ والمقاييس الإنسانية عند تنفيذ المشاريع الإنسانية

في ظل التغيرات السياسية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة ستتابع الأمم المتحدة تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين استناداً إلى مجموعة من المبدأ الإنسانية العالمية التي توجه المشاريع الإنسانية، وهي الإنسانية والنزاهة وعدم الانحياز وبناءً عليه يتم التالي:

- تقديم المساعدات الإنسانية لهؤلاء الأوس حاجة إليها
- يكون تقديم المساعدات الإنسانية على أساس الاحتياجات وليس بناءً على التوجهات السياسية
- للحد من انهيار الوضع فإن على المشاريع الإنسانية ألا تكرر خدمات السلطة أو تعرض بديلاً لها. المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تحل محل الخدمات العامة التي توفرها السلطة مثل خدمات الصحة والتعليم.
- على إسرائيل أن تتذكر أن مسؤولية تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين تقع على عاتقها، وعلى إسرائيل أن تضمن وصول هذه المساعدات للفلسطينيين وأن تحول عائدات الضرائب للسلطة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع جولييت توما، مسؤولة الصحافة والأعلام، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 02-582-9962، 054-81-555-46